المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية لعام ٢٠١٥
الملحق رقم ٢٤

E/2015/44-E/C.16/2015/7

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة الرابعة عشرة (٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٥

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

موجز

يتضمن هذا التقرير الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في دورتها الرابعة عشرة. وقد تناولت اللجنة مسألة بناء الثقة في الحكومات سعيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على السؤال ''ما هي متطلبات تحقيق ذلك؟''. ووردت خلاصة للإجابة على هذا السؤال في المسائل الفرعية المعروضة للمناقشة، وهي إعادة تحديد العلاقات والمسؤوليات لدعم الحوكمة القائمة على المشاركة والتجاوب في تقديم الخدمات العامة، بسبل منها توفير حلول إلكترونية؛ وتعزيز الابتكار وترتيب الأولويات واتخاذ قرارات مستنيرة وتوحيد عمليات وضع السياسات؛ وتشجيع إخضاع المؤسسات للمساءلة وممارسة قيادة أخلاقية والتزام جانب النزاهة.

وتتجذَّر ثقة الجمهور في تصوُّرات المواطنين عن شرعية الإجراءات الحكومية، مثل ثقتهم في قدرة المسؤولين على إدارة الموارد العامة بفعالية، وبشكل أعم، على السعي الحثيث لتحقيق المصلحة العامة على مدى فترات طويلة. وسيعتمد بناء الثقة في الحكومات سعيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة أساسية على تنفيذ سياسات عامة سليمة تعكس أولويات الناس، وعلى أداء المؤسسات وجودة الخدمات العامة. وستشكل قابلية تحقيق توافق آراء سياسي وتنظيم العلاقات مع المواطنين، مع مراعاة الخصوصيات الوطنية والمحلية، عنصرا أساسيا لا يمكن أن تحقق الفعاليةَ بدونه أساليبُ الاستجابة التقنية والبيروقراطية لتحديات أهداف التنمية المستدامة.

ويشكل إشراك المواطنين عنصرا من العناصر الحاسمة للحوكمة القائمة على المشاركة، وهو عنصر أساسي في تحديد أولويات التنمية المستدامة والنتائج المتوقعة على الصعيدين الوطني والمحلي. وينبغي لدى تشجيع مشاركة المواطنين في صنع السياسات العامة الحرص على إزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة، ولا سيما مشاركة الفئات المهمشة، وكفالة تكافؤ الفرص من الناحيتين التقنية والجوهرية على حد سواء في العمليات الاستشارية. وبوسع الحكومة المفتوحة، التي تتميز بالشفافية والمشاركة والتعاون، أن تساعد على تحقيق هذا الهدف. ولاحظت اللجنة أيضا أنه كثيرا ما يحدث تفاعل معقد بين القواعد الرسمية التي تقوم عليها المؤسسات، مثل الدساتير والقوانين، وبين القواعد غير الرسمية المتمثلة في الجزاءات والمحرمات والعادات والتقاليد ومدونات قواعد السلوك، التي يجب مراعاتها في بناء المؤسسات.

وأشارت اللجنة إلى أن جانبا من البواعث على الابتكار في القطاع العام يُعزى إلى التعقيد المتزايد لجدول الأعمال العام والاعتراف بترابط الأهداف الإنمائية على جميع المستويات. فالهياكل الأبسط التي تقوم على المزيد من المشاركة هي من سمات النهج التعاونية، ومن سماتها أيضا الانتقال من الأساليب الاستبدادية في القيادة إلى أساليب أكثر شمولية، ومن الترتيبات المركزية إلى الترتيبات اللامركزية، ومن التركيز على العمليات إلى التركيز على النتائج، ومن عقلية الصومعة في المنظمات إلى العمل الجماعي الهادف إلى تحقيق أهداف مشتركة. وشددت اللجنة على أن تحقيق التكامل يختلف عن ''العمل كالمعتاد'' بالنسبة لأغلبية الحكومات. وسيستمر تدفق معظم عمليات وضع السياسات والتمويل عبر القطاعات. وسيتوقف التكامل في السياسات على القدرة على إقناع الجهات الفاعلة باستكشاف فوائد التعاون بين القطاعات، والعامل الحاسم في إقناعها بذلك هو القدرة على وضع سياسات فعالة داخل القطاعات.

وشددت اللجنة على أن للقطاع العام دورا حاسما في مساعي تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، ويمكن أن ينطوي على قيمة وتأثير استراتيجيين بالغي الأهمية، كما تدل على ذلك حقيقة كون الحكومات مصدرا للعديد من الابتكارات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية الهامة. وسيكون للتأييد السياسي لأهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي دور بالغ الأهمية، وسيشكل ولاية أساسية لترجمة الأهداف والغايات إلى عمل. وسيستلزم تحقيق أهداف التنمية المستدامة أيضا عملية مستمرة ومطردة للإصلاح المؤسسي والإداري، بما في ذلك حدوث طفرات في التفكير والسلوك، بالإضافة إلى تغيير العمليات والممارسات. وينبغي أن تتغلغل القيم والمعايير الأخلاقية في نظم المساءلة الوطنية، بوصفها عوامل تمكينية للتنمية المستدامة، بما يشمل وضع إطار واضح للرصد يُعطي الأولوية لرقابة الجمهور على الحكومة. ويظل الفساد إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة. وقد أشارت اللجنة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مشددة على الحاجة إلى التعجيل باعتماد تدابير منع الفساد في القطاع العام والحيلولة دون إفلات مرتكبي ممارسات الفساد من العقاب، واعترفت بأن منع الفساد يمكن أن يشكل تحديا معقدا وطويل الأمد.

وأخيرا استعرضت اللجنة برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية، آخذة في اعتبارها الدور الحالي والمستقبلي لمنظومة الأمم المتحدة في مجال الحوكمة والإدارة العامة، وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتشجيع إقامة صلات معيارية – تنفيذية داخل منظومة المجلس. ولاحظت اللجنة أن الجوانب المتعلقة بالحوكمة من هدف التنمية المستدامة

المقترح ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مجتمعات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات - وبعض جوانب الهدف ١٧، وعلى الأخص الغايات ذات الصلة بالتكنولوجيا واتساق السياسات والمؤسسات وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين، هي من المجالات التي يمكن للبرنامج فيها أن يدعم عمل اللجنة بصورة أفضل في إطار متابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

[٨ أيار/مايو ٢٠١٥]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها	٧
	ألف – مشروع قرار يُوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٧
	باء – مشروع مقرر يُوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٢
الثاني –	تنظيم الدورة	١٤
	ألف – افتتاح الدورة ومدتها	١٤
	باء – الحضور	١٤
	جيم – جدول الأعمال	١٥
	دال – انتخاب أعضاء المكتب	١٦
الثالث –	بناء الثقة في الحكومات سعيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: ما هي متطلبات تحقيق ذلك؟	١٧
	ألف – إعادة تحديد العلاقات والمسؤوليات لدعم الحوكمة القائمة على المشاركة والتجاوب في تقديم الخدمات العامة، بسبل منها توفير حلول إلكترونية	١٩
	باء – تعزيز الابتكار وترتيب الأولويات واتخاذ قرارات مستنيرة وتوحيد عمليات وضع السياسات من أجل تعظيم الأثر	٢٤
	جيم – تشجيع إخضاع المؤسسات للمساءلة وممارسة قيادة أخلاقية والتزام جانب النزاهة من أجل تعزيز الثقة في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة	٣٠
الرابع –	استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية	٣٥
الخامس –	أعمال اللجنة في المستقبل	٣٧
المرفق –	قائمة الوثائق	٣٨

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها

ألف - مشروع قرار يُوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١- توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن أعمال دورتها الرابعة عشرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ٢٨/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٣/٢٠١٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ٣٨/٢٠١٤ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأنّ تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد من أُسُسِه اتّباعُ نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة ومساءلة الحكومة وعلى وجود إدارة عامة تأخذ بالاقتدار المهني وتلتزم بالقيم الأخلاقية وتفي بالاحتياجات، تعززها في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الذي سلمت فيه الجمعية العامة بأن فعالية الحكم تتطلب وجود إدارة عامة فعالة وكفؤة في جميع البلدان تستجيب لاحتياجات السكان، وتعزز العدالة الاجتماعية، وتضمن إمكانية حصول الجميع على خدمات رفيعة الجودة وأصول إنتاجية، وتهيئ بيئة تمكن من تحقيق تنمية مستدامة تركز على البشر،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ المتعلق بتشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الذي شددت فيه الجمعية العامة على أن الإدارة العامة لمّا تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية يكون

لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(١)]، وإذ يسلّم بأنّ وجود حوكمة فعالة تمثل آراء الجميع ومصالحهم على كل من الصعيد المحلي ودون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي أمر بالغ الأهمية في النهوض بالتنمية المستدامة،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٣٠٩/٦٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الذي قررت فيه أن يكون مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة الوارد في تقريره[(٢)] هو الأساس الرئيسي الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه سيُنظر في مدخلات أخرى في عملية التفاوض الحكومية الدولية في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة،

وإذ يشير كذلك إلى تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية بشأن تمويل التنمية المستدامة[(٣)]، الذي يسلط الضوء على جملة أمور منها أهمية كفالة الشفافية والمساءلة في التمويل على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي،

وإذ يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[(٤)]، التي دخلت حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٥٢/٦٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ و ٢٠٤/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ الذي أعادت في الجمعية العامة تأكيد ضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بفعالية أكبر في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال كفالة نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يعرب عن تقديره لعمل لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة في مجال السياسات والتوجيه البرنامجي إلى المجلس بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة

(١) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٢) A/68/970 و Corr.1.

(٣) A/69/315.

(٤) انظر: United Nations, *Treaty Series*, vol. 2349, No. 421466.

العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتعجيل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ يعرب عن تقديره أيضا للدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية إلى البلدان في مجالات قيادة القطاع العام، وتنمية القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية، والحكومة الإلكترونية والحكومة المتنقلة، وإشراك المواطنين في إدارة التنمية،

١ - يحيط علما بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن أعمال دورتها الرابعة عشرة[٥]؛

٢ - يلاحظ العمل الذي أنجزته اللجنة لبناء الثقة في الحكومات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقا لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٥، بشأن إعادة تحديد العلاقات والمسؤوليات لدعم الحوكمة القائمة على المشاركة والتجاوب في تقديم الخدمات العامة، بسبل منها توفير حلول إلكترونية، وبشأن تعزيز الابتكار وترتيب الأولويات واتخاذ قرارات مستنيرة وتوحيد عمليات وضع السياسات، وبشأن تشجيع إخضاع المؤسسات للمساءلة وممارسة قيادة أخلاقية والتزام جانب النزاهة؛

٣ - يلاحظ أيضا الأهمية الحاسمة لثقة المواطنين في فعالية المؤسسات وجدارتها ووسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بوصفها عنصر تمكين أساسيا لبناء الثقة في الحكومات، ويشجع الدول الأعضاء على الاستفادة من الفترة الانتقالية لسد الثغرات في ترتيبات الحوكمة والتنفيذ التي تُسهم في هذه الثقة؛

٤ - يشدد على أن بلوغ أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة بها في المستقبل، حسب السياقات والأولويات الوطنية والمحلية، سيتطلب توضيح أدوار ومسؤوليات كل من كيانات القطاع العام والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص في مجال وضع السياسات وتنفيذها، مع مراعاة هياكل السلطة القائمة؛

٥ - يشدد على أن أهداف التنمية المستدامة تختلف عن الأهداف الإنمائية للألفية وتتطلب مزيدا من سيطرة المواطنين، ويشجع الحكومات على تعزيز مشاركة المواطنين في تنفيذها على جميع المستويات بطريقة تنم عن الثقة، من أجل تعبئة الجهود والموارد في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؛

---

(٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٥، الملحق رقم ٢٤ (E/2015/44).

٦ - يؤكد من جديد أن إتاحة الخدمات العامة للمواطنين ينبغي أن تكون في مقدمة الشواغل في إطار تحول القطاع العام نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويشجع الدول الأعضاء على إيجاد مسارات لمشاركة المواطنين بما يكفل وضع السياسات والاستراتيجيات بطريقة تشمل الجميع، وذلك بسبل منها تعزيز العمليات التنظيمية للتشاور بين القطاع العام وجميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات؛

٧ - يؤكد الحاجة إلى بناء القدرات ضمن السياقات القطرية الخاصة لكل بلد، من أجل تعزيز علاقات التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، ورصد التقدم وتعزيز أطر المساءلة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٨ - يشجع الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز الحكومة الإلكترونية واستخدام التكنولوجيا النقالة والبيانات المفتوحة واتخاذ القرارات بناء على الأدلة، بغية بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات؛

٩ - يشدد على الحاجة إلى بلورة قيم عالمية للقطاع العام والتضامن، من أجل كفالة الدعم لأهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات الحكومية وفي صفوف عامة الجمهور، وإلى تعزيز الإرادة السياسية فيما بين الحكومات، وتوفير الحوافز لتعاون جميع أصحاب المصلحة؛

١٠ - يسلم بأن مشاركة المواطنين والجهات الفاعلة غير التابعة للدولة في جميع مراحل دورة السياسات تؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر استنارة وتحديد الأولويات بصورة أفضل، مع التسليم بأن الجامعات والقطاع الخاص لهما دور هام في الابتكار في القطاع العام، ويشجع السلطات العامة على جميع المستويات على التعاون مع الجامعات والقطاع الخاص في مجالي البحوث والتجارب من أجل بناء قدرات جديدة على تحقيق التكامل بين السياسات؛

١١ - يُقر بأن تكامل السياسات، الذي يشمل وضع السياسات وتنفيذها على نحو فعال، وإشراك أصحاب المصلحة والتنسيق على جميع المستويات الحكومية هي أمور تتطلب قيادة قادرة على إحداث التحول، كما تتطلب الإبداع والتفكير الناقد والمهارات التحليلية، على أن تدعمها بيئة تمكينية تتضمن جملة أمور منها وكالات رائدة تُكلف بالتقليل من تشتت الجهود، من خلال عملية لاستعراض البرامج، وأنماط سلوك تشجع على تبادل البيانات والمعلومات والمعارف والأفكار والموارد؛

١٢ - يؤكد أن فعالية المؤسسات وخضوعها للمساءلة وشفافيتها على جميع المستويات تعتمد على وجود ثقافة تقوم على الأخلاق والنزاهة في القطاع العام، ويشجع المؤسسات التعليمية، بما فيها المدارس ومعاهد الإدارة العامة، على تنمية الجدارة المهنية والأخلاق لدى الموظفين الحكوميين؛

١٣ - يُسلم بأن لمؤسسات الرقابة الوطنية دورا أساسيا في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بسبل منها تعزيز الشفافية ورصد المصروفات من الموارد العامة وكفالة استخدامها السليم على جميع المستويات؛

١٤ - يشجع الحكومات على جميع المستويات على تعزيز إدارة المالية العامة عن طريق تحديث المعايير المحاسبية واعتماد نظم محاسبية أكثر تقدما؛

١٥ - يلاحظ أن تعزيز النزاهة والشفافية وإنهاء الإفلات من العقاب شرطان أساسيان لمنع فساد الموظفين الحكوميين، ويشجع الدول الأعضاء على تعزيز التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائط الإعلام، حسب الاقتضاء، في الكشف عن الممارسات غير المشروعة والتصدي لها؛

١٦ - يطلب إلى اللجنة أن تقوم في دورتها الخامسة عشرة بدراسة الجوانب المتعلقة بالحوكمة والجوانب المؤسسية لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج، وتقديم توصيات بشأنها، وفقا لموضوع دورة المجلس لعام ٢٠١٦؛

١٧ - يكرر دعوة اللجنة إلى تعزيز تفاعلها وتنسيقها مع المجلس وهيئاته الفرعية، لمعالجة المجالات المشتركة، من خلال الأساليب التي استقر العمل بها في المجلس؛

١٨ - يطلب إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة مواصلة القيام بما يلي:

(أ) معالجة الثغرات في مجال البحوث وتحليل السياسات وصياغتها وتحقيق التكامل بينها، بوصف ذلك جانبا من جوانب الحوكمة والإدارة العامة، وتنفيذ مبادرات مثل دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية، والمنتدى العالمي للحكومة الإلكترونية، وجائزة الأمم المتحدة ومنتداها للخدمة العامة، والتقرير العالمي عن القطاع العام، والتوجيهات المستكملة بشأن إشراك المجتمعات المدنية، في جملة أمور، بهدف دعم رصد وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في المستقبل؛

(ب) زيادة نطاق وعمق أنشطة تنمية القدرات حسب الاقتضاء، بهدف مساعدة البلدان على نحو أفضل، بما في ذلك البلدان الخارجة من النزاع والبلدان التي تعمل على بناء مؤسسات ديمقراطية، وفقا لسياقاتها واحتياجاتها الخاصة، على بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) تعزيز الحوكمة المفضية إلى التغيير وتشجيع الابتكار في الحوكمة العامة، باستخدام وسائل منها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية، وذلك للنهوض بالتنمية المستدامة من خلال نقل المعارف بشأن الحوكمة الفعالة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي؛

(د) المساعدة على تنفيذ واستعراض الجوانب المتعلقة بالحوكمة من خطة العمل التي اعتمدتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات خلال مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣[٦] ومن برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الذي اعتمدته القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس العاصمة خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[٧]؛

(هـ) تيسير وتعزيز وتنسيق تنفيذ الأنشطة والمبادرات الجديدة والمبتكرة بشأن فعالية الحوكمة والإدارة العامة من أجل اختبار المنهجيات والممارسات المبتكرة للنهوض بالتنمية المستدامة والتحقق منها وتوسيع نطاقها؛

(و) تعزيز التعاون والاتساق بين أنشطتها المتعلقة بالحوكمة والإدارة العامة وبين أنشطة الإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة وفي وكالات الأمم المتحدة حسب الاقتضاء.

باء - مشروع مقرر يُوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢ - إن لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، إذ تضع في اعتبارها موضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦ وهو ''تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج''، توصي المجلس باعتماد مشروع المقرر التالي:

---

(٦) انظر الوثيقة A/C.2/59/3، المرفق.

(٧) انظر الوثيقة A/60/687.

مكان وموعد انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة وجدول أعمالها المؤقت

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

(أ) يقرر أن تُعقد الدورة الخامسة عشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛

(ب) يعتمد جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة بصيغته الواردة أدناه:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج: تحويل المؤسسات العامة من أجل تيسير صياغة سياسات شاملة للجميع وتحقيق التكامل بينها في معرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها:

(أ) كفالة تحديد الأولويات واتخاذ قرارات تتسم بالإنصاف وتفي الاحتياجات وتشمل الجميع وتقوم على المشاركة وتخضع للمساءلة على جميع المستويات؛

(ب) تحسين التعاون والاتصال بين الحكومات وأصحاب المصلحة، بسبل منها إتاحة المعلومات واعتماد أسلوب الحكومة المفتوحة والحلول الإلكترونية والمتنقلة؛

(ج) كفالة التنفيذ الفعال والابتكاري للسياسات المحددة لدعم أهداف التنمية المستدامة ورصد تلك السياسات وتقييم آثارها؛

(د) تعزيز ثقة المواطنين في فعالية الإدارة العامة وجدواها ونزاهتها، من خلال جهود مُحسَّنة ومحددة الأهداف لاستخدام الحوكمة الرشيدة في منع الفساد والكشف عنه والتصدي له؛

(هـ) تنمية القيادة القادرة على إحداث التغيير وتحسين الكفاءات ذات الصلة للموظفين الحكوميين.

٤ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة للجنة.

٥ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة عشرة.

الفصل الثاني
تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٣ - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٢٠٠١/٤٥، من ٢٤ خبيراً يعيّنهم المجلس بصفتهم الشخصية بناءً على ترشيح من الأمين العام. وقد عقدت اللجنة دورتها الرابعة عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٤ - وافتتح الدورة جووانغ زو مدير شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، ورحب بالمشاركين. وأدلى وو هونغبو وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالكلمة الافتتاحية. ونظرت اللجنة في جميع البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة واختتمت باعتماد مشروع التقرير.

باء - الحضور

٥ - حضر الدورة أعضاء اللجنة الـ ٢١ التالية أسماؤهم: جيوسيبي ماريا أرمينيا (إيطاليا)، وتوركسل كايا بنصغير (تركيا)، وروينا غ. بيثيل (جزر البهاما)، وخوسيه كاستيلاسو (المكسيك)، وشياوتشو داي (الصين)، وميريديث إدواردز (أستراليا)، وولتر فوست (سويسرا)، وألكسندر نافارو غارسيا (البرازيل)، وإيغور خاليفنسكي (الاتحاد الروسي)، ومشتاق خان (بنغلاديش)، وفرنسيسكو لونغو مارتينيس (إسبانيا)، وبول أوكويست (نيكاراغوا)، ومارتا أويهانارتي (الأرجنتين)، وإيكو براسوخو (إندونيسيا)، وأوديت ر. رامسنغ (جنوب أفريقيا)، وألان روزنباوم (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومارغريت سانر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، ودونا سكولا (جمهورية مولدوفا)، وبونتسو سوزان ماتوميلو سيكاتل (ليسوتو)، ونجاة زروق (المغرب) ويان زيبكوف (ألمانيا).

٦ - وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة في الدورة: مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجامعة الأمم المتحدة، ومكتب العمل الدولي، ومجموعة البنك الدولي.

٧ - وحضر الدورة أيضا مراقبون عن المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة. ودُعي المراقبون إلى تقديم بيانات خطية قبل انعقاد الدورة. وورد ما مجموعه خمسة بيانات استرشدت بها اللجنة في أعمالها. ويمكن الاطلاع على قائمة المراقبين الذين حضروا الدورة في الموقع الشبكي للجنة وعنوانه www.unpan.org/cepa.

جيم - جدول الأعمال

٨ - كان جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة للجنة كما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - بناء الثقة في الحكومات سعيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: ما هي متطلبات تحقيق ذلك؟

(أ) إعادة تحديد العلاقات والمسؤوليات لدعم الحوكمة القائمة على المشاركة والتجاوب في تقديم الخدمات العامة، بسبل منها توفير حلول إلكترونية؛

(ب) تعزيز الابتكار وترتيب الأولويات واتخاذ قرارات مستنيرة وتوحيد عمليات وضع السياسات من أجل تعظيم الأثر؛

(ج) تشجيع إخضاع المؤسسات للمساءلة وممارسة قيادة أخلاقية والتزام جانب النزاهة لتعزيز الثقة في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة.

٤ - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية.

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة.

٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة عشرة.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

٩ - شغل الأعضاء التالية أسماؤهم مناصب أعضاء مكتب اللجنة خلال دورتها الرابعة عشرة:

الرئيسة:

مارغاريت سانر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

نواب الرئيسة:

روينا غ. بيثيل (جزر البهاما)

خوسيه كاستيلاسو (المكسيك)

نجاة زروق (المغرب)

المقرر:

داي شياوتشو (الصين)

الفصل الثالث

بناء الثقة في الحكومات سعيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: ما هي متطلبات تحقيق ذلك؟

١٠ - لاحظت اللجنة وجود نوعين من الثقة العامة هما الثقة السياسية والثقة الاجتماعية. والثقة السياسية هي أن تتصف الحكومة ومؤسساتها وعملية وضع السياسات و/أو فرادى القادة السياسيين في رأي المواطنين بالمحافظة على الوعود وبالكفاءة والإنصاف والنزاهة. وتشير الثقة الاجتماعية إلى ثقة المواطنين في بعضهم البعض باعتبارهم أعضاء في مجموعة اجتماعية. ومن شأن الثقة السياسية والاجتماعية أن تعزز التماسك الاجتماعي وتفضي إلى قيام مجتمع مسالم وشامل للجميع، الأمر الذي يعزز بدوره الثقة في الحكومة، وهكذا دواليك.

١١ - وتتجذَّر ثقة الجمهور في تصوُّرات المواطنين عن شرعية الإجراءات الحكومية، مثل ثقتهم في قدرة المسؤولين على إدارة الموارد العامة بفعالية، وبشكل أعم، على السعي الحثيث لتحقيق المصلحة العامة على مدى فترات طويلة. ومن هذا المنطلق وجدت اللجنة أن من المفيد الإشارة إلى مفهوم الثقة العامة بأنها تقييم الناس لمدى أهلية الحكومة لإنفاذ قراراتها وقوانينها ونظمها، فضلا عن تقييمهم لاحتمال وفائها بالتزاماتها.

١٢ - ويمكن تعزيز الثقة السياسية والاجتماعية من خلال تنفيذ سياسات عامة سليمة، مثلا عن طريق مبادرات تسهم مباشرة في تحقيق الأولويات الوطنية أو المحلية للتنمية المستدامة. ويمكن للسياسات والإصلاحات التي تستجيب بصورة واضحة لشواغل الناس، مثل الحد من الفقر واللامساواة والجريمة، وتوسيع نطاق فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع، ومكافحة آثار تغير المناخ أو حماية النظم الإيكولوجية الأرضية، أن تسهم بقدر كبير في تعزيز الثقة العامة.

١٣ - وقد لفتت اللجنة الانتباه في هذا الصدد إلى حقيقة أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأن الغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، بما فيها الغايات المتصلة بالحوكمة، يجب أن تراعي الظروف والأولويات الوطنية. ويُعتبر الأخذ بزمام الأمور على الصعيدين الوطني والمحلي شرطا مسبقا لصياغة سياسات عامة فعالة وما يتولد عن ذلك من ثقة في الحكومة. وتشكل الحوكمة القائمة على المشاركة، والابتكار،

وتكامل السياسات، والقدرات المؤسسية على التحليل واتخاذ القرارات المستنيرة، جزءا من المكونات الرئيسية للفعالية في وضع السياسات التي بحثتها اللجنة بشيء من التعمق.

١٤ - وقد اتفق أعضاء اللجنة على أن الأداء المؤسسي ونوعية الخدمات العامة عنصران أساسيان آخران لبناء الثقة في الحكومات سعيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون القدرة على تلبية توقعات الأداء، مهما تكن طموحة أو سهلة المنال، والتصورات عن مدى الجدارة والشعور بالطمأنينة، بما في ذلك في مجال أمن الفضاء الإلكتروني، في طليعة شواغل الإدارة العامة، وأن تشكل الأساس الذي تنبني عليه أهداف إصلاح القطاع العام. ومن عناصر الفعالية في الأداء التي ناقشتها اللجنة بإسهاب التجاوب في تقديم الخدمات العامة وممارسة القيادة الأخلاقية والتزام جانب النزاهة ومنع الفساد.

١٥ - وفي الوقت نفسه، فإن أحد الأسباب الرئيسية لتزايد عدم الثقة الذي لوحظ في كثير من البلدان كون المجتمعات منقسمة بصورة متزايدة وتفتقر إلى توافق الآراء السياسي. ولن يُجدي تطبيق الحلول التكنوقراطية والبيروقراطية على هذه المشكلة. وما لم تتمكن النخبة السياسية في البلدان من التوصل إلى حلول توفيقية - وهو أمر يتطلب مهارات سياسية - وإفساح المجال لاختلاف الآراء في المجتمع، فسيظل من الصعب خلق الثقة في الحكومات.

١٦ - ولاحظت اللجنة أن الثقة يمكن أن تتبدد بسهولة في الأزمات، وأن اتخاذ الحكومات إجراءات حازمة وفعالة يمكنه الحيلولة دون وقوع الكوارث وتعجيل الانتعاش، كما تشهد على ذلك الأزمة المالية العالمية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ووباء إيبولا الذي ظهر مؤخرا. ويقيس المواطنون فعالية الحكومة بمدى تأهبها واستجابتها، ويُكيِّفون مستوى ثقتهم في المؤسسات العامة وفقا لذلك. وعلى الرغم من المكانة المحورية التي تحتلها الأولويات الوطنية، ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار أيضا الاتجاهات الطويلة الأمد فيما يتصل بالعولمة وما يواكبها من تغيرات تكنولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية عند معالجة الجوانب المتعلقة بالحوكمة من أهداف التنمية المستدامة.

١٧ - واتفق أعضاء اللجنة على أن تعزيز ثقافة الثقة، بما في ذلك الثقة في شبكة الإنترنت، سيتطلب كفالة الحكومات استعداد القطاع العام للتعاون مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة وقدرته على ذلك، والعكس بالعكس. وقد تكون للتربية الوطنية أهمية في هذا الصدد. وينبغي للحكومات أيضا أن تبذل جهدا لإعلام المواطنين والتشاور معهم مباشرة، مع الاعتراف بأن وجود مقدار سليم من التشكك في المجتمع هو جزء من علاقة الثقة. وتمكُّنُ المواطن من إسماع صوته ومن الاحتجاج وطلب الإنصاف يُسهم في تحقيق المستوى الأمثل من الثقة.

١٨ - وكثير من عمليات الإدارة العامة أساسها عدم الثقة، والهدف من ذلك هو التقليل من الفساد ومن طغيان المصالح الخاصة على المصلحة العامة والسيطرة على سلوك المواطنين. ونظرا لكون الثقة علاقة متبادلة، لاحظت اللجنة أن الحاجة تدعو إلى مواصلة النظر في درجة ثقة مختلف أجهزة الحكومة مثل قطاعي العدالة والأمن والبرلمان والأحزاب السياسية والخدمة العامة في المواطن وثقة بعضها في البعض الآخر.

١٩ - وأضافت اللجنة أنه لا يمكن إثبات الاتجاه نحو تدهور الثقة في الحكومات بصورة قاطعة بسبب مشاكل التعريف والقياس التي تجعل من الصعب تفسير ومقارنة نتائج أي استقصاء عن الثقة. وحتى عند تحديد أسباب معقولة لانخفاض مستوى الثقة، تظل هنالك مشكلة تحديد القوة أو الأهمية النسبية للعوامل المختلفة في مختلف السياقات. وينبغي أخذ هذه الشواغل في الحسبان في إطار الجهود الرامية إلى وضع إحصاءات للحوكمة قابلة للمقارنة دوليا.

ألف - إعادة تحديد العلاقات والمسؤوليات لدعم الحوكمة القائمة على المشاركة والتجاوب في تقديم الخدمات العامة، بسبل منها توفير حلول إلكترونية

١ - الحوكمة القائمة على المشاركة

٢٠ - لاحظت اللجنة الدور الأساسي للحوكمة القائمة على المشاركة في أهداف التنمية المستدامة، وعلى الأخص فيما يتعلق بالغاية ١٦-٧ - ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات، والغاية ١٧-١٧ - تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاعين العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد. وعلى الرغم من عدم وجود نظام أو حل واحد يشكل ''دواء لكل داء''، فثمة مبادئ أساسية للحوكمة القائمة على المشاركة من المرجح أن تسري على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بصرف النظر عن السياق الوطني أو المحلي. ومن بين هذه المبادئ التبعية والإدماج والانفتاح.

٢١ - ويشكل إشراك المواطنين عنصرا من العناصر الحاسمة للحوكمة القائمة على المشاركة، وهو عنصر أساسي في تحديد أولويات التنمية المستدامة والنتائج المتوقعة على الصعيدين الوطني والمحلي. ويسمح إشراك المواطنين بتعزيز فعالية السياسات، بأن تؤخذ في الاعتبار الآراء والتجارب والخبرات من جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك المستوى الشعبي.

ويمكن أن يكون إشراك المواطنين مفيدا للغاية في تحديد القضايا ومعالجة المسائل المعقدة التي تمس العديد من أصحاب المصلحة.

٢٢ - ومن موانع الحوكمة القائمة على المشاركة الفقر والتمييز واللامساواة. وينبغي عند تشجيع مشاركة المواطنين في وضع السياسات الحرصُ على إزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة، ولا سيما مشاركة الفئات المهمشة، وكفالة تكافؤ الفرص من الناحيتين التقنية والجوهرية على حد سواء في العمليات الاستشارية. وينبغي كحد أدنى توعية جميع أصحاب المصلحة بالجوانب الرئيسية للمبادرات الكبيرة في السياسات العامة، وإعلامهم بصورة ملائمة بالوقت والمكان المناسبين للمشاركة وبطريقة المشاركة. وينبغي في هذا الصدد احترام الحق في حرية التعبير، بما في ذلك حرية طلب المعلومات والأفكار بمختلف أشكالها والاطلاع عليها وتناقلها.

٢٣ - وقد شددت اللجنة على أن إشراك المواطنين يدعم الديمقراطية بقدر ما تعكس القرارات المتخذة وجهات نظر الأشخاص المتأثرين بتلك القرارات، وبقدر مراعاتها لمصالحهم. غير أنه ينبغي عدم اعتبار إشراك المواطنين بديلا للديمقراطية التمثيلية، بل كمجموعة من الممارسات التي تسهم في الحوكمة الفعالة. ولكي تتحقق الفعالية في وضع السياسات العامة، ينبغي أن يُفهم أن الفئات السكانية لا تتمتع جميعا بنفس القدر من الأولوية في إطار سياسة معينة. وينبغي التأكيد على إشراك الجهات صاحبة المصلحة عندما تكون مشاركتها الأكثر جدوى. وكذلك ينبغي توضيح الأدوار والمسؤوليات في مختلف عمليات وضع السياسات في إدارة ما، لا سيما فيما يتعلق بالتمييز بين المشاركة في المشاورات ومسؤوليات صنع القرار.

٢٤ - وفيما يتعلق بمبدأ التبعية، أكدت اللجنة أهمية تخويل السلطة للحكومات المحلية بوصفه شرطا ضروريا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لبرامج اللامركزية الوطنية المصوغة بإحكام كفالةُ تقاسم السلطة بين مختلف مستويات الحكومة، مما يُقرِّب عملية صنع القرار من متناول الشعب، ويتيح تقديم الخدمات في الوقت المناسب وبطريقة تستجيب للاحتياجات، ويعزز الثقة في الحكومة.

٢٥ - وينبغي للموظفين الحكوميين دوما التحلي بالسلوك الأخلاقي والجدارة المهنية، إلى جانب فهمهم لواجب خدمة المصلحة العامة الملقى على عواتقهم، وأن يملكوا قدرات عالية للتواصل والاستماع إلى المواطن وصوغ سياسات تستند إلى قيم مشتركة. وعلى الموظفين الحكوميين أيضا تحديد حيز ملائم لإشراك المواطنين، مع الإدراك بأن المجتمع المدني ينطوي أيضا على آلياته الخاصة للتفاعل مع المواطنين في الميدان العام.

٢ - المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بإشراك المواطنين

٢٦ - اتفق أعضاء اللجنة على الحاجة إلى إيجاد حيز مؤسسي للمشاركة، بوصفها وسيلة لتحقيق هدف خطة ما بعد عام ٢٠١٥ المتمثل في ''عدم ترك أحد متخلفا عن ركب التنمية''. وينبغي في إطار هذا المجهود إنشاء إطار قانوني تمكيني لإشراك المواطنين في كل إدارة، يشمل عملية تنظيمية للتشاور مع الجمهور، وحرية الإعلام، ووجود وسائط إعلام حرة وتعددية، من بين تدابير أخرى.

٢٧ - و قد يكون من المفيد عند تنفيذ المتطلبات القانونية أن يحصل القائمون على الإدارة العامة على الدعم من منظمات مستقلة مكرسة للمشاركة. وهي مؤسسات مهيأة خصيصا لزيادة مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار، وفقا للسياقات الوطنية والمحلية التي تعمل فيها. وبوسع مؤسسات من هذا القبيل توفير مجال واسع لاختبار مختلف التصميمات، وأن تشكل أساسا متينا لجهود إقامة حوكمة تشاركية، وتساعد الموظفين الحكوميين على تنمية قدراتهم على وضع السياسات العامة، مع أخذ مساهمة المواطنين في الاعتبار.

٢٨ - وأشارت اللجنة إلى أن إشراك المواطنين لا يقتصر بالضرورة على وضع السياسات وتقديم الخدمات، بل يمكن اعتباره أيضا سمة هامة من سمات رقابة الجمهور على الإدارات الحكومية ورصده لها. وبنفس الطريقة يمكن أن تضطلع منظمات المجتمع المدني ببعض الإجراءات، ليس فقط من خلال البرامج الحكومية. ويمكن لحيزات مشاركة الجمهور أن تتيح فرصا لتعزيز المسؤولية المشتركة بين القطاعين العام والخاص.

٢٩ - وقد يجد صانعو السياسات أيضا إلهاما في النهج التي تتبعها بلدان وحكومات محلية أخرى، غير أن عليها اختبار هذه النهج بأسلوب التجربة والخطأ، وإتاحة الفرصة للتعلم من خلال التجربة. ويمكن تعزيز القدرة على صوغ السياسات من خلال استخدام نهج حل المشاكل المدعوم بمجموعات أدوات، وبالرجوع إلى ممارسات فضلى يمكن تكييفها لسياق معين. وينبغي ألاّ يقتصر تطوير القدرات للمشاركة في وضع السياسات العامة على القطاع العام. ويجب أن تكون لدى الجهات الفاعلة الأخرى أيضا القدرة على المشاركة المجدية، وأن تخصص موارد مالية كافية لكفالة الإدماج الاجتماعي، بسبل منها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٠ - وأشارت اللجنة إلى أن الحوكمة العامة تعتمد على مؤسسات لتحديد السياسات والاستراتيجيات الإنمائية وسن القوانين وترجمة الإرادة السياسية إلى نتائج تخدم الصالح العام وإنفاذ سيادة القانون. وتعتبر المؤسسات الجديرة ضمن العناصر التي يجب التركيز عليها

لتحقيق التنمية المستدامة. ويدعو الهدف المقترح ١٦ للتنمية المستدامة إلى بناء ''مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات''.

٣١ - ويجب أن تكفل المؤسسات الوطنية والمحلية المتجاوبة والخاضعة للمساءلة تقديم خدمات تتسم بالشفافية والجودة. غير أن المؤسسات المماثلة قد تعمل بطرق مختلفة في مختلف البلدان. وتسهم في هذا الاختلاف عوامل متباينة منها تأثير الجوانب الثقافية والطريقة التي تنظم بها السلطة في المجتمع. وهناك فروق بين الطرق التي تتبعها المجتمعات لتنظيم وحشد مختلف الجماعات ذات النفوذ، وهي طرق قد تكون غير رسمية في بعض الأحيان.

٣٢ - وأشارت اللجنة أيضا إلى وجود تفاعل معقد، بل وتوترات في كثير من الأحيان، بين القواعد ''الرسمية'' التي تحدد معالم هذه المؤسسات، مثل الدساتير والقوانين، وبين القواعد ''غير الرسمية'' التي تحدد أيضا شكل هذه المؤسسات، والمتمثلة في الجزاءات والمحرمات والعادات والتقاليد ومدونات قواعد السلوك. ولكل من فئتي القواعد دور يؤديه، لا سيما في معالجة المشاكل الشائكة. وتنتهج المؤسسات الرسمية نهج الإنفاذ الصارم، في حين تتبع المؤسسات غير الرسمية أسلوب امتثال محليا يستند إلى العادات والتقاليد.

٣٣ - وفي بعض الحالات يمكن أن تعمل المؤسسات غير الرسمية في تآزر مع المؤسسات الرسمية، مثلا لتعزيز المصالحة الاجتماعية بعد انتهاء النزاع. بيد أنه يمكنها في حالات أخرى أن تتنافس مع المؤسسات الرسمية، لا سيما في حالة الشبكات القائمة على المحسوبية. وتنبثق المؤسسات غير الرسمية في بعض الأحيان عن جماعات كانت عرضة للتمييز بسبب القيم السائدة في تقاليدها وثقافاتها. ويؤدي ذلك أحيانا إلى نشوء نزاع كبير مع المؤسسات الرسمية، بل ويقد يؤدي إلى العزلة. وتدعو الحاجة إلى فهم أفضل للتفاعل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية عند النظر في كيفية إعادة تحديد العلاقات والمسؤوليات من أجل تعزيز تقديم الخدمات.

٣٤ - ولاتخاذ موقف واقعي لا بد من فهم السياق، الذي هو شرط مسبق لوضع السياسات العامة -أي أن الحل الواحد لا يناسب الجميع. ويجب أن تتوخى الحكومات الحذر إزاء محاولة إصلاح المؤسسات الرسمية من خلال المبادرات التي يقودها المواطنون. فأفضل النهج في بعض الأحيان هي الاستفادة من نفوذ الجماعات المستحكمة، مما قد يؤدي إلى تغيير مستدام. ويعتبر آخرون مشاركة المواطنين وسيلة لتحويل الوعي والمعلومات والحوار والعمل إلى ''سلطة الشعب'' التي هي قوة عاتية لنزع السلطة من أيدي الصفوة المتمسكة بها وإنهاء الممارسات الفاسدة. ويقترح أصحاب هذا الرأي تنظيم المجتمع بطريقة تتحدى هياكل وترتيبات السلطة فيه، مع تعبئة مشاركة المواطنين في الوقت نفسه لإنفاذ القواعد الرسمية.

إلا أن اتباع هذا النهج قد يخلق تحديات جديدة عن طريق إبراز التراعات في المجتمع بحيث يتعين التعامل معها.

٣٥ - ولاحظت اللجنة أن التمييز بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية يشكل شاغلا أهم على ما يبدو في البلدان التي رُسمت فيها حدود واضحة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، أو التي تكون فيها الدولة ضعيفة بوجه خاص أمام القوى الخارجية. وفي ظل هذه الظروف يمكن أن تترتب على إشراك المواطنين عواقب يكون التنبؤ بها أصعب مما هو عليه في أي مكان آخر، بحيث يصبح التمييز بين الفوائد والمخاطر أصعب. وبحسب السياق، قد تدعو الحاجة إلى الجمع بين نهج الواقعية ونهج ''سلطة الشعب'' في نفس الوقت.

٣٦ - ويتعين على الموظفين الحكوميين المبتدئين والذين هم في منتصف حياتهم المهنية أن يفهموا التحديات والفرص التي تتيحها آليات المشاركة الرسمية أو غير الرسمية. وقد تكون هناك حاجة إلى تغيير طريقة التفكير وتفضيل اتباع النهج الشاملة وفهم التغيرات العملية التي ستنشأ في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويجب عدم الخشية من المشاركة، بل اعتبارها عنصرا إيجابيا. وينبغي تحليل هياكل القوة غير الرسمية - الرسمية بعناية عند اختيار نهج تحقيق الأهداف.

٣ - تشجيع إقامة قطاع عام متجاوب

٣٧ - اتفق أعضاء اللجنة على ضرورة تجاوب المؤسسات مع احتياجات المواطنين وطلباتهم وسعادتهم ورفاهم. ويجب أن تخضع للمساءلة وأن تعتمد سياسات تشمل الجميع من أجل تطوير وتعزيز تقديم الخدمات. ويستلزم تحقيق أهداف التنمية المستدامة التوافق بين توقعات الشعوب فيما يتعلق بنوع الخدمات التي يحتاجون إليها وبين الطريقة التي تقدم بها المؤسسات تلك الخدمات.

٣٨ - وإحدى اللبنات الأساسية لبناء هذا التوافق هي وعي موظفي الخدمة المدنية بأن ''الغرض من وجودهم هو خدمة المواطنين''. ويتطلب ذلك وجود موظفين عموميين أكفاء ومدربين تدريبا جيداً يتمسكون بمعايير النزاهة والشفافية ويستخدمون الأدوات الحديثة لتبادل المعلومات، كما يتطلب عمليات وهياكل أساسية فعالة. ومن شأن إنشاء مقياس لنزاهة موظفي الحكومة، ضمن مؤشرات أخرى للحوكمة القائمة على المشاركة والتجاوب في تقديم الخدمات العامة، أن يعزز ثقة المواطنين في الحكومات.

٣٩ - وينبغي أن يدرك واضعو السياسات كيفية المزج بصورة ملائمة بين نهجي العمل من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة، وهو ما يتطلب تقييما متواصلا للسياسات. ويمكن

للإجراءات المدروسة، التي تدعمها شفافية المشتريات العامة، أن تحدث أثرا مباشرا فيما يتعلق بتعزيز المساءلة، وأن تقلل من فرص الفساد التي تقوض تقديم الخدمات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. ويتعين على الإدارات العامة أن تعزز قدراتها على اعتماد الآليات من قبيل الميزنة القائمة على المشاركة والميزنة المراعية للمنظور الجنساني على كل من الصعيدين الوطني والمحلي. وينبغي أن تدرك أيضا قيمة إجراء استعراضات الأقران لتقييم الأداء.

٤٠ - وتستخدم الحكومات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنظام لتعزيز تقديم الخدمات المتجاوبة، وإشراك المواطنين في وضع السياسات وتنفيذها من خلال الحكومة الإلكترونية والتكنولوجيا والتطبيقات المتنقلة. وعندما تكفل الحكومات إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا ونظم الدعم السليمة، تتيح الحلول الإلكترونية إمكانيات ضخمة لتحسين العلاقة بين الشعب وحكومته.

٤١ - ولاحظت اللجنة أن مطالبة الجمهور بإخضاع الحكومات لمزيد من المساءلة وزيادة شفافيتها تقود صانعي السياسات إلى تبني الحكومة المفتوحة التي تتسم بالشفافية والمشاركة والتعاون. ويستند مفهوم الحكومة المفتوحة إلى جملة أمور منها فكرة الأهمية البالغة للحصول على بيانات دقيقة ومفهومة وإتاحة المعلومات للمواطنين. غير أنه اعتُرف في الوقت نفسه بوجود مخاطر ترتبط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل إساءة استعمال البيانات الضخمة وسوء تفسيرها والمسائل المتعلقة بالخصوصية، لا سيما لأن التخزين الآمن والاستخدام المناسب للبيانات غالبا ما يُهملان في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجب اتخاذ خطوات لدرء هذه المخاطر.

٤٢ - وأكدت اللجنة مجددا ضرورة قيام المجتمع الدولي بتحديد معايير مناسبة لكفالة تمكن المواطنين والحكومات والمؤسسات التجارية والأوساط الأكاديمية من دخول عالم الإنترنت وهم يشعرون بالسلامة والأمن ولديهم الثقة الكاملة في الصكوك الرقمية على شبكة الإنترنت. وتعزيز التفاهم شرط أساسي لزيادة التعاون بين جميع أصحاب المصلحة.

باء - تعزيز الابتكار وترتيب الأولويات واتخاذ قرارات مستنيرة وتوحيد عمليات وضع السياسات من أجل تعظيم الأثر

١ - تعزيز الابتكار

٤٣ - إن القطاع العام آخذ في التطور من حالة سيطرة الدولة والالتزام الصارم بالقواعد إلى حالة يكون فيها أكثر توجها نحو المواطنين وأكثر تركيزا على النتائج وانفتاحا أمام

مشاركة جهات فاعلة متعددة. ومن الضروري أيضا أن يصاحب ذلك الابتكار في نهج تحليل السياسات العامة وصياغتها وتنفيذها والرقابة عليها، لا سيما من أجل تعظيم أثر السياسات سعيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُفهم أن الابتكار في القطاع العام مرتبط بالإجراءات الإدارية وليس بالأهداف التي تقوم عليها السياسة العامة. ومن بين المحددات الرئيسية لنجاح جهود الابتكار الكفاءة والموثوقية والنزاهة والشمولية في أداء وظائف القطاع العام.

٤٤ - وأشارت اللجنة إلى أن السعي إلى الابتكار في القطاع العام يعزى، في جانب منه، إلى التعقيد المتزايد لجدول الأعمال العام والاعتراف بترابط الأهداف الإنمائية على جميع المستويات. وتستلزم معالجة التعقيد بصورة ملاءمة استنباط أنماط حوكمة جديدة والابتعاد عن المفاهيم الهرمية الصرفة في ممارسة السلطة الحكومية والانتقال إلى إطار علاقات بين السلطات العامة على مختلف المستويات، وبين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومجموعات أخرى من أصحاب المصلحة. فالهياكل الأبسط التي تقوم على المزيد من المشاركة هي من سمات النهج التعاونية في الحوكمة، ومن سماتها أيضا الانتقال من الأساليب الاستبدادية في القيادة إلى أساليب أكثر شمولية، ومن الترتيبات المركزية إلى الترتيبات اللامركزية، ومن التركيز على العمليات إلى التركيز على النتائج، ومن عقلية الصومعة في المنظمات إلى العمل الجماعي الهادف إلى تحقيق أهداف مشتركة.

٤٥ - ومن ضمن النواتج المتوخى تحقيقها بواسطة الابتكار تحسين الأداء، وزيادة شفافية الحكومات وإخضاعها للمساءلة وزيادة فعاليتها وكفاءتها، ومنع الموظفين الحكوميين من إساءة استخدام السلطة وكسب المنافع الشخصية باستخدام الموارد العامة، وتعزيز الإنصاف والشمول بكفالة تكافؤ الفرص للأفراد والفئات الاجتماعية، وحماية التراث العام. وفي ما يتصل بالفعالية، هناك حاجة إلى مواصلة تشجيع اعتماد النواتج باعتبارها مؤشرات أساسية، بالاقتران مع تدابير الكفاءة وقياس النواتج.

٤٦ - ولاحظت اللجنة أن السجلات الوطنية والرصد المالي ووضع النظم والخرائط الاستراتيجية ووسائط التواصل الاجتماعي والحكومة المفتوحة هي من العناصر التمكينية للابتكار. وينبغي خصيصا استكشاف التكنولوجيا والأدوات الجديدة المناسبة لظروف بلد معيَّن. وقد تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ''أداة قوية'' لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية على سبيل المثال. وفي الوقت نفسه يجب النظر بعناية في المخاطر المرتبطة بنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة، بما في ذلك من خلال الحوار العام.

فالتكنولوجيا أساس للابتكار، ولكن يمكنها أيضا أن تفتح أبواب الخطر وتثير مسائل الأمن والحقوق.

٤٧ - وقد اتفق أعضاء اللجنة على أن الابتكار ضمن إطار تعاوني سيتطلب تغيير الموظفين الحكوميين لطريقة تفكيرهم. وسينطوي ذلك، في جملة أمور، على الحاجة إلى تعزيز الالتزام بالتعاون على حل المشاكل، والتعلم عن طريق الممارسة والتجربة، إلى جانب تعزيز القدرة على جمع وتحليل الأدلة والاستفادة من الشبكات المعرفية. وتشكل القيادة القادرة على إحداث التغيير وتنمية القدرات عنصرين بالغي الأهمية. وبدون القدرات الكافية، يمكن أن تفقد جهود الإصلاح فعاليتها أو أن تؤدي إلى نشوء جملة من التحديات منها التخطيط غير المنهجي. ومن الأهمية بمكان العمل على تنمية مهارات الموظفين الحكوميين الحاليين والمستقبليين من أجل تعزيز القدرة على الإبداع والتحليل، والتركيز على المواطن، وبما يتصل بذلك من كفاءات، فضلا عن تعزيز القدرات المؤسسية على التعلم والتكيف مع أساليب العمل الجديدة.

٢ - ترتيب الأولويات واتخاذ قرارات مستنيرة

٤٨ - سيتسم اتخاذ القرارات المستنيرة والقدرة على ترتيب الأولويات بأهمية حاسمة في السعي لتحقيق الأهداف المترابطة للتنمية المستدامة في سياق التعقيد المتزايد للمجتمع. وبدونهما ستؤدي محاولات معالجة مشكلة في أحد المجالات إلى تفاقم المشاكل أو نشوء مشاكل جديدة في مجال آخر.

٤٩ - ولاحظت اللجنة على وجه الخصوص أن إشراك أصحاب المصلحة في الجهود التي تبذلها الحكومات لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة جوهرية وحتمية لأن الحكومات تواجه تحديا يتمثل في الطلب المتزايد على إشراك الشعب في عمليات اتخاذ القرار. ونظرا لأن اتخاذ القرارات المستنيرة يتطلب معالجة مسائل جمع البيانات وتحليلها، وتخصيص الموارد، والتنفيذ المشترك للمشاريع وتقاسم المسؤولية في طائفة واسعة من المجالات الوظيفية، فقد تُطلب مساهمة كل من الجامعات والمواطنين والقطاع الخاص.

٥٠ - ويتسم إشراك أصحاب المصلحة بأهمية بالغة لطرح أفكار وحلول جديدة وفهم المخاطر وتحديد معالمها عند تنفيذ الابتكارات. وكلما أُشرك أصحاب المصلحة في مرحلة مبكرة، كلما كانت النتائج أفضل في الظروف العادية، مع مراعاة أن إشراك مجموعات أصحاب المصلحة قد يتطلب تحسين القدرات والإمكانات للمشاركة في العمليات المتعلقة بالسياسات العامة.

٥١ - وسيحتاج القائمون على الإدارة على المستويين الوطني والمحلي إلى مهارات وكفاءات لإدارة عمليات ترتيب الأولويات لكي لا تستولي عليها جماعات صغيرة تتمتع بالسلطة. ولذلك ينبغي أن يكون أحد أهداف الإدماج والمشاركة الحقيقيين للمواطنين إسماع صوت الجمهور والسماح لـ ''الأغلبية الصامتة'' بالتعبير عن وجهات نظرها. وأقرت اللجنة أن إشراك المواطنين يتطلب تكريس الموارد. وقد أصبحت لدى الحكومات الآن معلومات عن مواطنيها واحتياجاتهم أكثر مما كان لديها قبل ظهور التكنولوجيا الجديدة، مثل وسائط التواصل الاجتماعي التي يمكن استعمالها لتسجيل مساهمات المواطنين بشأن الشواغل ذات الأولوية وتلقي مقترحاتهم لحل المشاكل وتحسين تقديم الخدمات.

٣ - تكامل عمليات وضع السياسات

٥٢ - أقرت اللجنة بأن أهداف التنمية المستدامة تتطلب مستوى غير مسبوق من تكامل السياسات. ويتميز إطار أهداف التنمية المستدامة بأنه شامل لعدة قطاعات بحكم طبيعته. ويتطلب معظم الأهداف قدرا من الجهد المشترك والتعاون بين الهياكل الحكومية. ويتم صنع القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة في ظل مجموعة معقدة من الولايات القضائية، وفي سياق العديد من الأولويات الاجتماعية والاقتصادية، والمصالح المختلفة للجهات المعنية، والمعارف العلمية المعقدة والاعتبارات الدولية.

٥٣ - ويتطلب تكامل السياسات لأغراض التنمية المستدامة أن تعتمد المنظمات الحكومية استراتيجيات وبرامج ومشاريع تشمل جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في وقت واحد وتراعي ما تنطوي عليه من تعقيدات بحكم طبيعتها وما يوجد بينها من أوجه ترابط. ويشكل تحقيق تكامل السياسات من أجل التنمية المستدامة مهمة شاقة. وتزيد من صعوبتها إلى حد كبير المشاكل العابرة لحدود الولايات القضائية، وتعالي أصوات المواطنين والدور المتنامي للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ السياسات العامة.

٥٤ - وشددت اللجنة على أن تحقيق التكامل يختلف عن ''العمل كالمعتاد'' بالنسبة لأغلبية الحكومات؛ فالعمليات الحكومية في معظم الأحيان لا تعكس أوجه الترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، بل إنها لا تعكس حتى الروابط القائمة داخل هذه الأبعاد. وبدلا من ذلك تنظم الإدارة الحكومية عادة على أسس قطاعية، مما يؤدي إلى تجزؤ عملية وضع البرامج.

٥٥ - وعادة تشمل المعوقات المؤسسية أمام تكامل السياسات كون الهياكل مفرطة في الهرمية، والافتقار إلى توجيه استراتيجي موحد بشأن السياسة العامة، وتغليب المصلحة الذاتية

للقطاعات، والتقسيم المعقد للعمل. ويمكن أن تتفاقم هذه التحديات الهيكلية من جراء عدم كفاية آليات تخصيص الموارد للمسائل الشاملة لعدة قطاعات وكفالة المساءلة المشتركة عن المسؤوليات المشتركة. وتشمل العوامل المثبطة لتكامل السياسات في صفوف موظفي الحكومة أيضا الافتقار إلى المهارات، وما يعتبرونه فقدانا للصلاحيات أو السلطة، والتنافس على الموارد، والفساد.

٥٦ - ولاحظت اللجنة أن وضع السياسات يتم في الغالب على مستوى القطاعات وأنه لا ينبغي النظر إلى جهود تكامل السياسات على أنها بديل للعمليات المحددة لكل قطاع. بل إن تحقيق التكامل يقوم على أساس الفعالية في وضع السياسات داخل القطاعات فضلا عن القدرة على إقناع الجهات القطاعية الفاعلة باستكشاف فوائد التعاون بين القطاعات. وحتى مع وجود اعتمادات صريحة في الميزانيات للمبادرات المشتركة، فإن معظم الموارد اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكذلك مسارات التنفيذ تتدفق من خلال القطاعات المسؤولة.

٥٧ - وتزداد احتمالات نجاح جهود تكامل السياسات عندما تكون هناك أهداف واضحة يجتمع عليها الخبراء والجمهور وصانعو القرار والقيادات العليا، جنبا إلى جنب مع الدعم المقدم من المجتمع المدني من القاعدة إلى القمة. ويمكن أن يسهم إشراك المجتمعات المعرفية التي تضم شبكات علمية موحدة للنهوض بهدف سياسي ما إسهاما كبيرا، إلى جانب الائتلافات السياسية الشاملة لعدة قطاعات، في مواجهة تأثير المجموعات التي تحاول إفشال جهود التكامل، وفي دعم الآليات المؤسسية التي تُغلِّب المنفعة العامة على المصالح الخاصة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز المساواة بين الجنسين في عمليات وضع السياسات.

٥٨ - وقد يكون من الممكن إحراز التقدم في معالجة التعقيد وتعزيز التكامل متى اجتمعت ثلاث مجموعات من العوامل: أولا، إذا أصبحت الصورة السياساتية - وهي ''الإسمنت السياساتي'' الذي يسمح باتباع نهج متسق إزاء مشكلة مفهومة لدى الجميع - أكثر وضوحا بما لا يدع مجالا للشك؛ ثانيا، إذا تشكلت جماعات من الأنصار لدعم السياسات؛ وثالثا، إذا أضحت الترتيبات المؤسسية التي تدعم النهج السياساتي أقوى وأكثر قابلية للتنبؤ. ومن ثم تتحول هذه العوامل إلى سبل لدعم الاهتمام المولى لقضية بعينها وإدامته.

٥٩ - واتفق أعضاء اللجنة على أن جهود تكامل السياسات تشمل النهج السلوكية والهيكلية على حد سواء. وقوام النهج السلوكي هو إتاحة السبل لتعزيز ثقافة المشاطرة، مثل مشاطرة البيانات والموارد، مما يؤدي إلى التغلب على عقلية الصومعة لدى المسؤولين الحكوميين. ويتمثل النهج الهيكلي في إعادة تحديد مهام الوكالات، مثلا بين الحكومات المركزية والمحلية، و/أو بتعيين وكالة تنسيق رائدة تكلف بالتقليل من تشتت الجهود عن طريق

استعراض البرامج. ومن المفيد أحيانا تكليف وكالة رائدة بتعزيز التعاون على تحقيق هدف معين أو وضع ترتيب للمساءلة المشتركة عن تحقيق النتائج، بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين منذ بداية عملية وضع السياسات.

٦٠ - وحددت اللجنة عددا من الطرق لدعم تكامل السياسات على نحو يتجاوز نطاق إعادة التنظيم المؤسسي، بما في ذلك اتباع ''استراتيجية تعاقبية'' تحدد مؤسسة ما من خلالها أهدافا استراتيجية يستند إليها في وضع مؤشرات أداء رئيسية لكل مستوى من مستويات الإدارة، مع تحديد أهداف فرعية لكل وكالة على حدة. وقد ثبت أن تحديد أهداف واضحة ووضع مؤشرات ومقاييس للأداء يساعد المؤسسات على وضع توجيهات استراتيجية أوضح، مما يدعم بدوره تكامل السياسات في جميع المستويات. وتشمل الطرائق الأخرى إنفاذ الانضباط المالي الإجمالي، وقابلية الاستخدام التبادلي للنظم والبيانات، وإشراك الحكومات الوطنية والمحلية في عمليات وضع السياسات.

٦١ - ويضيف اعتماد الحكومات لأسلوب تفويض السلطات واللامركزية مستوى آخر من التعقيد إلى تكامل السياسات من الناحية العملية. وإشراك الحكومات المحلية في خطة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أمر حيوي، ليس فقط من أجل تعزيز الاتساق والتزامن في جميع مستويات الإدارة، ولكن أيضا لأن تكامل السياسات يوفر ميزة جوهرية للحكومات المحلية، نظرا لتقليله من عدد الجهات الفاعلة المشاركة وزيادة التداخل بين المهام. وقد تساعد مشاركة الحكومات المحلية مشاركة نشطة ومباشرة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مجابهة التصورات بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو ''مهمة تتولاها الحكومة المركزية''، أضف إلى ذلك كون هذه المشاركة تساعد على جعل المدن مضيافة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

٦٢ - وأكدت اللجنة من جديد الاعتقاد السائد بالأهمية الفعلية للسياق الوطني والمحلي. وبالنظر إلى أن البلدان بحاجة إلى تلمُّس سبلها الخاصة نحو إدماج أهداف التنمية المستدامة في أطر السياسات الوطنية، تتجلى الفوائد التي تجنيها البلدان النامية من عدد من التجارب ذات الصلة، مثل التكيف لتغير المناخ، والاستراتيجيات المتكاملة للحد من الفقر، والنمو الحافل بفرص العمالة. ومن أجل تحقيق التكامل الفعلي للسياسات سعيا لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، من المهم النظر في حالة التنمية المستدامة في كل بلد على حدة. ومن المهم للغاية تعزيز السيطرة المحلية على الأهداف والغايات المنطبقة على المستوى المحلي، لكي يحيط السكان بمغزى أهداف التنمية المستدامة، ولكي تُترجم هذه الأهداف إلى التزامات وعمل.

٦٣ - وثمة حاجة إلى زيادة إيضاح الكيفية التي ستنفذ بها السياسات في المناطق المختلفة وفي مختلف أنواع البلدان وتسلسل الإصلاحات الذي يمكن أن تنطوي عليه هذه السياسات بالنظر إلى اختلاف الموارد والقدرات ونظم الحوكمة. ويمكن نقل الممارسات والأطر المبتكرة من أجل تنمية روح الابتكار وتكامل السياسات مع مراعاة الظروف المحلية مراعاة دقيقة. ومن الضروري بذل المزيد من الجهود للاستفادة من دروس الماضي بشأن ما يصلح وما لا يصلح، من خلال دراسات الحالات الإفرادية التي يمكن أن تساعد على تحديد الفرص المتاحة وتحسين استراتيجيات تكامل السياسات. وقد تكون دراسات الخبراء عن عمليات وضع السياسات على الصعيدين الوطني والمحلي ضرورية من أجل فهم سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فهما تاما.

٦٤ - وتكامل السياسات عبارة عن مفهوم ومجموعة من الممارسات التي هي موضوع تعاريف متداخلة ومفاهيم ضبابية، مما يستدعي المزيد من التوضيح. ومن المهم أيضا وضع مؤشرات مناسبة لتكامل السياسات، على أن يوضع في الاعتبار عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في هذا المجال.

جيم - تشجيع إخضاع المؤسسات للمساءلة وممارسة قيادة أخلاقية والتزام جانب النزاهة من أجل تعزيز الثقة في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة

١ - النظم الوطنية للمساءلة

٦٥ - أشارت اللجنة إلى أن المسؤولية الرئيسية عن ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تقع على عاتق الحكومات، ولذلك لا بد من تقبل الساسة وكبار المسؤولين الحكوميين على جميع المستويات للرؤية المشتركة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. والتأييد السياسي هو حجر الزاوية في أي نظام وطني للمساءلة عن أهداف التنمية المستدامة ويشكل ولاية أساسية للإدارة العامة تتمثل في ترجمة الأهداف والغايات إلى عمل، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية، بغض النظر عن النظم السياسية ومستويات التنمية أو حجم البلد.

٦٦ - ولا غنى عن إحداث تغييرات في أنماط التفكير والسلوك، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة والتزامهم، من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق التنمية المستدامة. وقد يكون من الضروري أيضا القيام بإصلاح منهجي للمؤسسات، بل وإصلاحها إصلاحا شاملا في بعض الأحيان، بما يتضمنه ذلك من التدبر السليم لقيمة الخدمات العامة، إلى جانب الاستثمار في الحكومة المنفتحة، وتخويل السلطة للمواطنين من خلال التثقيف والتدريب وغير ذلك من الوسائل.

٦٧ - وتتطلب التنمية المستدامة أيضا نظاما وطنيا للمساءلة تسوده القيم والمعايير الأخلاقية، ويتضمن إطارا للرصد، ويولي الأولوية للرقابة العامة. ويمكن للمساءلة الإجرائية والمؤسسية والاجتماعية والعوامل الثقافية، إذا أخذت مجتمعة، أن تؤدي دوراً هاماً في إرساء حكومات نزيهة وأخلاقية ومتجاوبة وخاضعة للمساءلة وشفافة، وهي عناصر تمكين أساسية للتنمية المستدامة.

٦٨ - ولاحظت اللجنة أن نظم التراهة الوطنية تتألف من مؤسسات وهياكل قوية قادرة على ممارسة الدرجة اللازمة من القيادة والمسؤولية والمساءلة على جميع المستويات. ويشمل ذلك المساءلة الديمقراطية، حيث يُساءل الساسة أمام المواطنين عن طريق الانتخابات وغيرها من الوسائل، والمساءلة الرأسية بين الرؤساء والمرؤوسين، والمساءلة الأفقية عن تقديم الخدمات إلى المواطنين على أساس العلاقات التعاقدية أو التعاونية أو القائمة على الترابط الشبكي، والمساءلة القطرية التي تتضمن مشاركة المواطنين مباشرة في المؤسسات الخاضعة للمساءلة الأفقية.

٦٩ - ويمكن تعزيز نظم المساءلة من هذا القبيل بواسطة التحليل الدقيق وعن طريق توجيه استراتيجية وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة قد تبدأ بتفحص عمليات صنع القرار على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات والصعيد المحلي. ويمكن أن يتبع ذلك إعدادُ تقرير لينظر فيه البرلمان الوطني يغطي مسائل من قبيل المتطلبات من المعلومات، ومدى ملاءمة الأهداف والغايات على الصعيدين العالمي والوطني، ووضع إطار عمل وطني وربما آليات للتعاون بين الوزارات أو للتعاون الحكومي الدولي. وبعد أن ينظر البرلمان في المهام والأدوار، يمكن إسنادها إلى هيئات الإدارة العامة المعنية، مع إيراد سلسلة من الحجج الرامية إلى كسب تأييد الأغلبية للقرارات المتخذة داخل اللجان البرلمانية وفي الجلسات البرلمانية العامة على حد سواء، مع إيلاء اهتمام خاص لمخصصات الميزانية.

٧٠ - وقد يتسنى بعد ذلك للقائمين على الإدارة العامة تحديد القوانين والمراسيم والقواعد التي هي بحاجة إلى تغيير وأن يضعوا إطارا للأهداف والاستراتيجيات والوسائل والحوافز والمؤشرات ذات الصلة وإجراءات الرصد والتقييم التي يمكن النظر فيها على المستويات دون الوطنية. ويمكن أن يكون إشراك المواطنين مفيدا بشكل خاص على الصعيد المحلي في تحقيق ''تقارب الشواغل'' وكسب الدعم اللازم. وستدعو الحاجة إلى تعبئة الموارد على الصعيدين فوق الوطني والوطني وعلى صعيد المقاطعات والصعيد المحلي، وإلى اتخاذ جملة إجراءات منها شن حملة فعالة للاتصال والتثقيف المدني لزيادة فهم أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني وبيان أهميتها للبلد.

٧١ - وأكدت اللجنة أن رقابة الجمهور على الحكومة ينبغي أن تكون سمة أساسية من سمات النظم الوطنية للمساءلة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن سبل الحصول على المعلومات ستؤدي دورا حاسما في هذا الصدد. وإذ تسلم اللجنة بأنه يتعين على الحكومات أن تدخل في شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنها ترى وجوب إخضاع هذه الشراكات أيضا لمراقبة مستمرة من جانب الجمهور.

٧٢ - وتشكل مؤسسات الرقابة الوطنية جزءا من النظم الوطنية للمساءلة، وتضطلع بدور هام في رصد تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بواسطة كل من عمليات التدقيق المالي والرقابة على الأداء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وهناك حاجة في هذا الصدد إلى بناء قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بحيث تكون قادرة على توفير معلومات مستقلة وموضوعية وموثوق بها للسلطتين التنفيذية والتشريعية.

٧٣ - واتفق أعضاء اللجنة على ضرورة تعزيز النظام المحاسبي في القطاع العام والرقابة على المراجعة الداخلية للحسابات. ومن الممكن في العديد من الحالات تبسيط القواعد والأنظمة المحاسبية من أجل توفير رؤية أفضل لحالة السيولة (بيان التدفقات النقدية) واستخدام الموارد وتدفقها (بيان التشغيل)، والأصول والخصوم (بيان الميزانية). وينبغي أيضا اعتماد نظم محاسبية أكثر تقدما للمساعدة على التقليل من المخاطر المرتبطة بحالات الفشل المالي.

٢ - تنمية قدرات القطاع العام

٧٤ - شددت اللجنة على أن للقطاع العام دورا بالغ الأهمية في السعي إلى تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، ويمكن أن تكون له قيمة استراتيجية كبيرة وتأثير على المجتمع، كما تدل على ذلك حقيقة كون الحكومة مصدرا للعديد من الابتكارات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية. ويعزى ذلك جزئيا إلى درجة الاحتراف المهني والقدرة على الابتكار في صفوف الموظفين الحكوميين، الأمر الذي يبشر بالخير بالنسبة لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب عملية تحسين مؤسسي وإداري مطردة ومتواصلة تشمل تحولات في التفكير والسلوك، إضافة إلى مواصلة إحداث التحول في العمليات والممارسات.

٧٥ - وبالنظر إلى ما للمؤسسات العامة والموارد البشرية من دور حاسم في تحقيق الأهداف الإنمائية، فإن الالتزام بتنمية قدرات الإدارة العامة، بجميع جوانبها، هو أمر أساسي. والقيادة القادرة على إحداث التحول هي جزء من المعادلة. وثمة حاجة إلى الإرادة السياسية

لإجراء التحول اللازم، إضافة إلى وجود قيادة تتحلي بحسن الخُلق والإبداع والفعالية والرؤية والقدرة على تيسير الأمور على جميع المستويات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بتوفير التدريب على المهارات القيادية للتغلب على النقص في هذه المهارات.

٧٦ - واتفق أعضاء اللجنة على أن الثقة في الحكومات في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتوقف إلى حد كبير على القدرة على تقديم مستوى جيد من الخدمات العامة على نحو يتسم بالإنصاف والكفاءة. ومن أجل التغلب على التحدي الأكبر على مسار تحقيق التنمية المستدامة، تدعو الحاجة إلى إعداد هياكل الإدارة العامة والمؤسسات، كما تدعو الحاجة بنفس القدر إلى امتلاك الموظفين الحكوميين للمهارات التقنية والتحليلية والتنفيذية اللازمة. ويتوقف تعزيز الكفاءات والمهارات المهنية على إجراء تقييم شامل لمواطن القوة وأوجه القصور في الهياكل وقدرات الموارد البشرية القائمة في الحكومة، وتحديد الإجراءات التي تأخذ في الحسبان العوامل الثقافية الوطنية والمحلية، والنظم التعليمية، وظروف سوق العمل.

٧٧ - وللنزاهة في الحكومة أهمية بالغة لضمان الشفافية والمساءلة والمسؤولية، بإعطاء الأولوية للمواطنين وتعزيز الاندماج والمشاركة الوطنية الواسعة النطاق في الشؤون العامة. وتُرسّخ لدى موظفي القطاع العام الوطني المعاييرُ الأخلاقية والنزاهة وروح المسؤولية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وأخلاقيات العمل في القطاع العام منذ المراحل الأولى للتعليم والتطوير الوظيفي. ومن الضروري اتخاذ إجراءات من جانب المؤسسات التعليمية، بما فيها المدارس ومعاهد الإدارة العامة، لغرس القيم المهنية من أجل إعداد الموظفين الحكوميين للتغيير المفضي إلى التحول؛ وتدريب المسؤولين الإداريين لكي يتعرفوا بصورة أفضل على التحديات والتصدي لها مع مراعاة الشواغل المحلية والوطنية والعالمية؛ وتشجيع البحوث دعما لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٧٨ - وأكدت اللجنة من جديد في هذا السياق أن نظم الإدارة العامة الوطنية خاصة بكل ثقافة وأن إصلاحات القطاع العام يجب أن تستمر في مراعاة السمات الوطنية الخاصة. وتعتمد فضيلة النزاهة اعتمادا كبيرا على التقاليد، ولا يمكن إنباتها بصورة مصطنعة أو بسرعة. ولذلك فإن تطوير خدمة مدنية فعالة وملبّية للاحتياجات ومهنية هي مسألة تخص كلا من الإدارات العامة الوطنية، ومن المهم توخي الوضوح بشأن دور الدولة في تنظيم سلوك الموظفين الحكوميين.

٣ - منع الفساد

٧٩ - أكدت اللجنة أن الفساد قد يكون أحد أهم العقبات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأحد العوامل المساهمة في نقص الثقة. ويمكن أن يكون أثر استمرار تفشي الفساد مدمراً من حيث أنه يقوض الديمقراطية واحترام سيادة القانون والتقدم الاقتصادي وثقة المواطنين في المؤسسات. وهذه الآثار تقوض بدورها مصداقية المؤسسات، وتضعف التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا لم يوضع لها حد. ومن نفس المنطلق، يمكن أن تشكل مكافحة الفساد تحديا معقدا وطويل الأجل.

٨٠ - وشددت اللجنة، في معرض الإشارة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على الحاجة إلى التعجيل باعتماد تدابير لمنع الفساد في القطاع العام، وإنهاء الإفلات من العقاب على الممارسات الفاسدة، بوسائل منها اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز الشفافية، وتشجيع التعاون بين البرلمانيين والإدارة العامة والمجتمع المدني، وكفالة تنفيذ المعايير الأخلاقية واحترامها. وتشكل إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات المفتوحة، وتحسين المشتريات العامة، وتعزيز هيئات الرقابة البرلمانية ورقابة المواطنين، وتعزيز التربية المدنية، وتقريب الحكومات من المجتمع المدني، أدوات أساسية في تفعيل قدرة المواطنين على الإشراف على إدارة الحكومة وفي مواجهة تأثير الفساد والحد منه.

٨١ - وهناك العديد من العوامل المؤسسية والبشرية المترابطة التي ينبغي النظر فيها في مكافحة الفساد، الذي يتخذ أشكالا كثيرة مختلفة، تتراوح ما بين الرشاوى البسيطة وعادات العمل السيئة، وسرقة الأصول العامة على نطاق كبير. ويمكن أن يكون اتباع نهج محدد الأهداف ومتعدد المستويات ومنسق لمنع الفساد هو الأكثر فعالية في معالجة الأسباب الكامنة وراء السلوك غير الشرعي وغير الأخلاقي في كل حالة. ويجب الاعتراف بمساهمة وسائل الإعلام المستقلة والتي تقوم بالتحقيقات وتشجيعها، وبذل مزيد من الجهود لحماية الصحفيين من التهديدات القانونية والجسدية والعنف.

٨٢ - وقد لاحظت اللجنة أنه سيكون من الأهمية بمكان تنفيذ طائفة واسعة من الإجراءات والنظم والعوامل الاجتماعية والثقافية التي يهدف كل منها بطريقته إلى معالجة مشكلة الفساد. ويمكن مساعدة الحكومة في هذا الجهد عن طريق سن تشريع خاص يحفز الأفراد الضالعين في الفساد على المساعدة في مكافحته، ويحمي الأشخاص المستعدين لفضح الفساد، ويرفع الحصانة من الملاحقة القضائية عمن يشغلون مناصب سياسية، ويوفر ضمانات لسلامة الصحفيين الذين يقومون بالتحقيق في ممارسات الفساد و/أو الإبلاغ عنها.

الفصل الرابع
استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية

٨٣ - افتتح استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية مديرُ البرنامج. وألقى الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كلمة عن الدور الحالي والمستقبلي لمنظومة الأمم المتحدة في الحوكمة والإدارة العامة، وتبعه أحد ممثلي مكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق شؤونه التابع للإدارة، الذي قدم إحاطة بشأن إصلاح المجلس، ونائبة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، التي قدمت عرضا عن تعزيز المساواة بين الجنسين في الجوانب المتعلقة بالحوكمة من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

٨٤ - وأشارت اللجنة إلى أن الحوكمة والمؤسسات لها أهمية بالنسبة لإطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بأكمله، وأن المؤسسات الفعالة والشاملة والخاضعة للمساءلة على جميع المستويات سيكون لها دور فعال في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة. وإن تقديم الدعم لرصد وتنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مجتمعات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات - وبعض جوانب الهدف ١٧، وعلى الأخص الغايات ذات الصلة بالتكنولوجيا واتساق السياسات والمؤسسات وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين، هو مجال يمكن للبرنامج، بالنظر إلى ولايته وخبراته، أن يساعد فيه اللجنة على أفضل وجه على متابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨٥ - ويشير الطابع العالمي لأهداف التنمية المستدامة إلى أن رصد التنفيذ يمكن أن يسري على جميع البلدان. وأشارت اللجنة إلى أنه يُتوقع وجود عدد محدود من المؤشرات العالمية لكل هدف، إضافة إلى أي مؤشرات يمكن اعتمادها على الصعيد الوطني وتكون خاضعة للسيطرة الوطنية. وأعرب الخبراء عن الرغبة في متابعة عمل فريق برايا المعني بإحصائيات الحوكمة، بمساعدة الأمانة العامة حسب الاقتضاء، وفي المساهمة في تحديد إحصائيات الحوكمة على الصعيد الدولي ذات الصلة بتحليل وصياغة السياسات العامة والتي تكون ذات جدوى في هذا الصدد، وذلك ضمن مجالات خبراتهم.

٨٦ - وفيما يتعلق بأنشطة البحوث والنشر، اقترحت اللجنة أن يتبع البرنامج نهجا أوسع نطاقا بشأن مسائل الحوكمة. وينبغي متابعة عدد من مجالات التحقيق الحالية والناشئة،

ومن بينها وضع توجيهات مستكملة بشأن إشراك المواطنين، وإدارة الموارد البشرية، وتطوير الحكومة الإلكترونية. وقد تكون هناك حاجة إلى وضع قواعد ومعايير لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وينبغي النظر في مدى الحاجة إلى وضع المزيد من التوجيهات السياساتية فيما يتعلق بمسائل الحوكمة، مثل بناء الثقة في الحكومة ومواثيق الخدمة العامة.

٨٧ - ويمكن أن تتخذ الروابط بين المسائل المعيارية والتنفيذية شكل توجيه سياساتي عام لمنظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسيكون دعم الأمم المتحدة في بناء قدرات المؤسسات العامة على تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة ضروريا في جملة مجالات منها إدارة الموارد البشرية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لتطوير الحكومات المحلية، إضافة إلى قدرات الابتكار والتجريب. وينبغي إعطاء الأولوية للبلدان التي تحتاج إلى تطوير قدراتها أكثر من غيرها، مثل البلدان الخارجة من النزاع والبلدان المارة بمرحلة تحول ديمقراطي، حيث ستواجه صعوبات خاصة في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨٨ - وسيظل تبادل الخبرات، الذي يُفضل أن يتم باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وسيلة هامة لتعزيز تنمية القدرات. وقد لاحظت اللجنة في هذا الصدد، مع التقدير، تزايد عدد طلبات الحصول على جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، وأكدت أن هذه الطلبات يمكن أن تكون مصدرا غنيا للأفكار فيما يتعلق بالابتكار والفعالية في القطاع العام في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولاحظت اللجنة كذلك المبادرة المتعلقة بتعزيز استعراض الجوائز في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأعربت عن تطلعها إلى نتائج تلك المبادرة.

٨٩ - وشجعت اللجنة على توثيق التعاون مع سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة. وقد تدعو الحاجة على وجه التحديد إلى تعزيز التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز المساواة بين الجنسين في الإدارة العامة، بما في ذلك فيما يتعلق بتحقيق التقدم نحو اتخاذ القرارات بأسلوب متجاوب مع الاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات. وبصورة أعم، ينبغي أن تواصل وكالات الأمم المتحدة تعزيز التعاون والاتساق في أنشطتها سعيا إلى تحقيق الجوانب المتصلة بالحوكمة من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الفصل الخامس
أعمال اللجنة في المستقبل

٩٠ - ستواصل لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة مواءمة برنامج عملها مع الاحتياجات والأولويات التي يقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية المساهمة بفعالية في مداولات المجلس ومساعدته على أداء وظائفه.

٩١ - وستتناول اللجنة في دورتها الخامسة عشرة الموضوع الذي اعتمده المجلس لدورته لعام ٢٠١٦، وهو ”تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج“، وستُعد توصيات سياساتية بشأن جوانب الحوكمة والجوانب المؤسسية لهذه المسألة. واختارت اللجنة أن تركز في مساهمتها على تحويل المؤسسات العامة من أجل تيسير وضع السياسات الشاملة للجميع وتحقيق التكامل بينها في إطار تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة.

٩٢ - ووافقت اللجنة على ضرورة النظر بصورة متعمقة في جوانب معينة من هذا التحدي المؤسسي العام. وقررت التركيز على كفالة تحديد الأولويات واتخاذ قرارات تتسم بالإنصاف وتفي بالاحتياجات وتشمل الجميع وتقوم على المشاركة وتخضع للمساءلة على جميع المستويات؛ وتحسين التعاون والاتصال بين الحكومات وأصحاب المصلحة، بسبل منها إتاحة المعلومات واعتماد أسلوب الحكومة المفتوحة والحلول الإلكترونية والمتنقلة؛ وكفالة التنفيذ الفعال والابتكاري للسياسات المحددة لدعم أهداف التنمية المستدامة، ورصد هذه السياسات وتقييم أثرها؛ وتعزيز ثقة المواطنين في فعالية الإدارة العامة وجدواها ونزاهتها، من خلال جهود محسنة ومحددة الأهداف لاستخدام الحوكمة الرشيدة في منع الفساد والكشف عنه والتصدي له؛ وتنمية القيادة القادرة على إحداث التغيير وتحسين الكفاءات ذات الصلة للموظفين الحكوميين.

٩٣ - وفي ضوء الاختلاف الكبير بين أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما فيما يتعلق بجوانب الحوكمة والإدارة العامة، قررت اللجنة أن تضطلع باستعراض غير رسمي لاسمها واختصاصاتها بهدف كفالة ملاءمتها للغرض في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

المرفق

قائمة الوثائق

الرمز	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
E/C.16/2015/1	٢	جدول الأعمال المؤقت المشروح
E/C.16/2015/2	٣	بناء الثقة في الحكومات في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حالة نيكاراغوا: مذكرة من الأمانة العامة
E/C.16/2015/3	٣ (أ)	إعادة تحديد العلاقات والمسؤوليات لدعم الحوكمة القائمة على المشاركة والتجاوب في تقديم الخدمات العامة، بسبل منها توفير حلول إلكترونية: مذكرة من الأمانة العامة
E/C.16/2015/4	٣ (ب)	تعزيز الابتكار وترتيب الأولويات واتخاذ قرارات مستنيرة وتوحيد عمليات وضع السياسات من أجل تعظيم الأثر: مذكرة من الأمانة العامة
E/C.16/2015/5	٣ (ج)	تشجيع خضوع المؤسسات للمساءلة ومراعاة المبادئ الأخلاقية على مستوى القيادة وتوخي النزاهة لتعزيز الثقة في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة: مذكرة من الأمانة العامة
E/C.16/2015/6	٤	استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية: مذكرة من الأمانة العامة
E/C.16/2015/CRP.1	٣ (أ)	تقرير اجتماع فريق الخبراء بشأن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بإشراك المواطنين، باريس، ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
E/C.16/2015/CRP.2	٣ (ب)	تقرير اجتماع فريق الخبراء بشأن توحيد السياسات لدى الحكومات سعيا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نيويورك، ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥
E/C.16/2015/CRP.3/Rev.1	٣	نقص الثقة: مفاهيم وأسباب تدني ثقة الجمهور في الحكومات

040615 290116 15-07019 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق